أبعاد التنمية المستدامة

يتمثل الهدف الأهم للتنمية المستدامة في تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام، وعدم التأثير على الأنظمة الأخرى بالسلب، إذ لا يتم تطوير نظام على حساب آخر.

أيضا في هذا المضمار، صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا بين 26 أوت و 4 سبتمبر 2002، "**إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة**". حيث شدد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحديات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلا عن التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

بناء على ذلك، تتفق الكثير من الدراسات على وجود ثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة وهي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي. حيث أن مفهوم التنمية المستدامة يكمن في مختلف التفاعلات الموجودة بين هذه الأبعاد الثلاثة، والتي نتناولها من خلال المطالب الثلاث التالية:

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يخص البعد الاقتصادي للتنمية تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، والقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

وقد كانت التنمية الاقتصادية منذ بداية السبعينات تتم على حساب الأهداف الاجتماعية والبيئية حيث لم تكترث الدول الغربية بمعالجة ومواجهة مشاكلها البيئية، إلا بعد أن حققت أهدافها الاقتصادية الأساسية، ثم بعد ذلك أصبحت الحكومات تعمل على البحث عن خيارات دائمة ومستمرة لضمان الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحقيق الرفاهية وأقصى ربح ممكن مع التمسك بالزيادة التدريجية للتراث الاقتصادي والإيكولوجي والاجتماعي والثقافي، وتحقيق العدالة ما بين الجيل الواحد وما بين الأجيال.

فالبعد الاقتصادي للتنمية يعني أن الحفاظ على الرصيد العام للرأسمال الطبيعي والاصطناعي ضروريان لتحقيق الرفاهية، وضمان انتقال هذا الرصيد سليما إلى الأجيال المقبلة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تدل التنمية الاقتصادية على تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنهاء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن. فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادة الدخل الحقيقي كما تنطوي على تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية.

في حين تنطوي التنمية الاقتصادية المستدامة على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية مع مرور الوقت.

وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل"، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية، ونعمل على تجسيدها.

ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط بهدف تقليل الآثار الاقتصادية الضارة بالبيئة، أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءا رئيسيا في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

يرتكز البعد الاقتصادي على السعي إلى تحقيق الفعالية الاقتصادية التي تسمح بالحفاظ على رفاهية الإنسان دون الإضرار بالبيئة، حيث تهدف التنمية الاقتصادية المستدامة إلى زيادة الدخل الوطني من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة، بما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة[1] للسكان وتوفير الحاجات الأساسية لهم، ولا يتحقق ذلك إلا باعتماد المساواة في الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد، بما يضمن إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع[2]. هذا فضلا عن ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في النشاطات الاقتصادية والمشاريع التنموية من أجل عدم استنزافها وضمان حق الأجيال الحالية والمستقبلية.

كما تهدف التنمية الاقتصادية أيضا إلى تقليص التفاوت في المداخيل والثروات، خاصة في الدول النامية التي تتميز غالبية سكانها بنسبة ضئيلة من الثروات في حين تمتلك فئات قليلة الجزء الأكبر من الثروة. وفي هذا الصدد تتطلب السياسات الاقتصادية للتنمية المستدامة نظرة مغايرة للتنمية التقليدية، وذلك حسب مستوى التنمية التي وصلت إليها الدول. فالتنمية في الدول الصناعية تتلخص في اتخاذ إجراءات وتدابير استعجالية يجب بمقتضاها أن تخفض من استهلاك الموارد الطبيعية واستغلال تلك الموارد بصفة عقلانية[3].

أما في الدول النامية، فيجب اتخاذ إجراءات وتدابير لتوسيع قدراتها الإنتاجية والقضاء على التخلف بالاعتماد على قدراتها الذاتية والتوسع في التعاون الإقليمي والدولي للحصول على تكنولوجية نظيفة.

---

[1]- يستدل عادة على حجم مستوى المعيشة عن طريق متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

[2]- تعترف معظم الدراسات الاقتصادية بأن 20% من سكان العالم يستهلكون 80% من مواردها، وأنه خلال العقود الأربعة الماضية انتقل العالم المتقدم إلى نمط إنتاجي واستهلاكي مبني على التوسع في استهلاك الطاقة والموارد عموما متجددة كانت أم لا .

[3]- من الملاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة هو في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" أعلى ب10 مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة. ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر 2015، ص 77.

حيث أن الدول النامية هي بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضا إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية القديمة.

وبناء على ما سبق، فإن الجانب الاقتصادي، وباعتباره دعامة من دعائم التنمية المستدامة وبعدا من أبعادها تسعى إلى تحقيق استقراره ونمائه، يجب تقويته عن طريـــــق إيلاء الاهتمام بالجوانب المختلفة للعملية الاقتصادية (الإنتاج، التوزيع، والاستهلاك)، عن طريق تبني أنماط إنتاج، توزيع واستهلاك صديقة للبيئة.

المطلب الثاني: البعد الاجتماعي

لا يقل البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة أهمية عن البعد الاقتصادي، بل أن عدم إدراك الدور الحاسم للعوامل الاجتماعية كان في الواقع سببا في فشل كثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية، ومن ثم فالدعوى لإعطاء الأولية للإنسان في السياسات وفي برامج الاستثمار هو نداء واقعي، يعني ببساطة إدراك الأهمية الأساسية للقوى الاجتماعية ومؤسساتها في التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاجتماعية

تعد المساواة الاجتماعية، إحدى أهم القضايا في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة، والشمولية في توزيع الموارد، وإتاحة الفرص، واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل، والخدمات العامة وأهمها: الصحة، والتعليم والعدالة، وغيرها....

وقد عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة التنمية الاجتماعية سنة 1956 على أنها: (هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي، وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال العمرانية والمعيشية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين أحدهما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وثانيهما توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية).

وبهذا فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، يتمحور في حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاجتماعية

تهدف التنمية الاجتماعية المستدامة لخفض نسبة الفقر والبطالة والسعي لرفع دخل الفرد بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال التخطيط في توزيع السكان بين الأرياف والمدينة من أجل تقريب الخدمة من المواطن وإقامة مشاريع تراعي خصوصية المناطق من أجل دفع وتيرة التنمية.

وانطلاقا من ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، بالدانمرك عام 1995، والموضوع الأساس هو "وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية"، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة. وقد انتهى مؤتمر القمة، الذي حضره ممثلو 186 بلدا منهم 117 رئيس دولة أو حكومة، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه العمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية، تتمثل فيما يلي:

1ـ بناء القدرات المحلية للمجتمعات عن طريق تعزيز الموارد البشرية والتجديد الشامل لأنظمة التعليم في كل المستويات ونقل المعرفة والمشاركة فيها في داخل الدول وفيما بينها.

2ـ مكافحة الفقر واحترام حقوق الإنسان والمواقف الديمقراطية وتدعيم المنظمات المدنية، إلى جانب تعددية واستقلال وسائل الإعلام.

3ـ الاعتراف بالعوامل الثقافية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المتوازنة.

4ـ إعطاء الأهمية الواجبة للظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، وهي الشروط الأساسية والضرورية للتنمية الاجتماعية المستدامة.

5ـ تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات الريفية عن طريق جميع الوسائل والمقومات التنموية كالتعليم والتدريب.

6ـ رفع مستوى الدخل بتعزيز الأنشطة المنتجة للسياحة البيئية والثقافية.

ومن أجل تثبيت هذا البعد والوصول لهذه العدالة الاجتماعية، ينبغي فتح المجال لكافة أطراف المجتمع، خاصة للشباب والمرأة في المشاركة في اتخاذ القرار وصياغة برامج ومشاريع التنمية المستدامة، إضافة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لمساندة الأفراد في مواكبة التطورات التكنولوجية في تحسين مستوى التعليم، وبالتالي كيفية استعمالها في النشاط الإنساني لتحسين نوعية الحياة وحماية البيئة، فضلا عن فرض معايير للهواء والمياه لحماية الصحة البشرية من خلال الاتفاقيات الدولية لكافة شعوب العالم.

كما ينبغي العمل على تحقيق تقدم كبير في مجال تثبيت النمو السكاني، حيث أن التزايد الكبير لسكان العالم عامل يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء، وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية. هذا دون أن ننسى أهمية توزيع السكان، والتقليل قدر الإمكان من المناطق الحضرية والمدن الكبرى، التي لها عواقب بيئية وخيمة، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى التقليل من نسبة هذه المدن من جهة، والنهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى للآثار السيئة من جهة ثانية.

لكن، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها مختلف الدول في سبيل تحقيق مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، إلا أن نجاحها في ذلك يبقى نسبيا، لا سيما في مواجهة سوء توزيع الموارد ومحاربة الفقر والبطالة في مجتمعاتنا، وبهذا تبقى المساواة الاجتماعية من أكثر أهداف التنمية المستدامة صعوبة في التحقيق.

المطلب الثالث: البعد البيئي

يكتسي موضوع التنمية، بمختلف مفاهيمه، أهمية بالغة على المستوى العالمي. فهناك اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو

مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية، لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، إذ أن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية البيئية

إذا كانت البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء، ويمارس فيه علاقاته مع غيره، فإن أول ما يجب على الإنسان تحقيقه حفاظا على هذه الحياة أن يفهم البيئة فهما صحيحا بكل عناصرها ومقوماتها وتفاعلاتها المتبادلة، ثم أن يقوم بعمل جماعي جاد لحمايتها وتحسينها وأن يسعى للحصول على رزقه وأن يمارس علاقاته دون إتلاف أو إفساد .

إن الاهتمام بإدارة وتسيير الموارد الطبيعية يعد أساس التنمية المستدامة، لأن حياة البشرية ورفاهيتها كلها ترتكز بصفة رئيسية على كمية ونوعية الموارد الطبيعية الموجودة على الكرة الأرضية. فالفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة مثلا، كفيل بحدوث نقص الأغذية في المستقبل، وبالتالي تهديد المجاعة لجزء كبير من سكان المعمورة.

ويعد الاستنزاف البيئي أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، كما تهتم التنمية المتواصلة بعدم إجراء أي تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، والمقصود هنا ليس المحافظة المطلقة على النظم البيئية عن طريق وقف التنمية كما ينادي به الاتجاه المتطرف، وإنما الحفاظ على قدرة هذه النظم لدعم الحياة الطبيعية على تجديد حيويتها وقابليتها للتكيف.

إن الدعامة البيئية تساهم بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع مؤشرات قياس أوضاع البيئة التي تشتمل على أنساق فرعية حية ومتشابكة لكل منها طاقة وقدرة محدودة على استيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية، فإذا زادت تلك النفايات عن طاقة الاستيعاب لأي نسق من الأنساق البيئية فإنه سوف ينهار، ونظرا للعلاقات المتشابكة بين الأنساق البيئية الفرعية فإن انهيار بعضا منها سوف يؤثر على استقرار النظام البيئي العالمي، ويتسبب في مشاكل بيئية عالمية.

وقد أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو العام 1992 إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها". وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل.

الفرع الثاني: أهداف التنمية البيئية

تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان. وبهذا فهي تسعى للحد من استنزاف الموارد الطبيعية والعمل على استغلالها بشكل عقلاني باعتبارها معرضة للنفاذ في أي وقت لأنها موارد محدودة.

ويتم تحقيق الهدف سالف الذكر من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية اتجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها، عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج، ومشروعات التنمية المستدامة، وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها .

وتعنى التنمية المستدامة أيضا بصيانة المياه بوضع حد للاستخدامات العشوائية، وتحسين كفاءة شبكات المياه، حيث أن واحدا من كل خمسة من البشر لا يستطيع الحصول على مياه الشرب المأمونة، أحد أبسط احتياجات الإنسان، وفي الوقت نفسه، يزداد الضغط الواقع على موارد المياه ازديادا مطردا بفعل زيادة الطلب البشري وغيره من الاستخدامات المتنافسة للمياه. ويستلزم حل هذه المشكلة المزدوجة زيادة الاستثمارات المالية، ويتطلب حلولا تكنولوجية ابتكارية من القطاعين العام والخاص.

كما تهدف التنمية المستدامة من الناحية البيئية إلى وضع برامج وسياسات تنموية لاستصلاح الأراضي والغابات، ومنع التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، فضلا عن الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية من خلال وضع اللوائح والقوانين الضابطة والمنظمة للنشاط الإنساني و تطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية الرامية لحماية البيئة والتنوع الحيوي.

وإضافة إلى ما سبق ذكره، تهدف التنمية البيئية المستدامة إلى الحفاظ على استقرار المناخ والنظم الفيزيائية والبيولوجية، إضافة إلى المحافظة على طبقة الأوزون، وتتم هذه المحافظة عن طريق الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الدفيئة، وذلك عبر تقليص استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، واستحداث تكنولوجيات جديدة صديقة للبيئة.

ومما سبق ذكره يتضح لنا أن عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل ركائز التنمية المستدامة. وإذا اعتبر أن هذه الركائز تمثل دوائر متداخلة ذات أحجام متساوية، نجد أن منطقة التقاطع تمثل رفاهية الإنسان. فكلما اقتربت هذه الدوائر بعضها من بعض، شريطة أن تكون متكاملة لا متناقضة، ازدادت منطقة التقاطع وكذلك رفاهية الإنسان. وبالتالي، يستشف بأن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية قد أدى إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة بغية تحقيق التنمية المستدامة .